

اقتصاد

مقال

حماية ما تبقى من قيمة الليرة هو المقصود
الإستقرار السياسي يُخرج لبنان من الأزمة

هل يخضع سعر صرف الليرة للعرض والطلب ام فقدت السلطات المولجة حماية العملة الوطنية القدرة على الامساك بزمام السوق ومكافحة المضاربة؟ الثابت في الاجابة عن هذا السؤال، هو ان التخلي عن حماية ما تبقى من قيمة الليرة هو المقصود للحفاظ على ما تبقى من سيولة بالدولار برزت مؤشرات شحها منذ صيف العام الماضي

اقى حراك 17 تشرين الاول وما انتجه من عواصف سياسية لا تزال تدمر ما تبقى من مقومات، ليقتضي كليا على قدرة الدفاع عن الليرة وبالتالي عن الامن الاجتماعي. هذا التدهور بدأ يترجم بضخ كميات جديدة من

العملة في الاسواق لتلبية الطلب، ما سيفضي حكما الى مزيد من التضخم. معادلة واحدة تخرج لبنان من هذه الازمة الخائفة التي سببتها العاصفة السياسية، وتتمثل في حاجته الى الاستقرار السياسي الذي يعيد في

صفير: غياب الدولار الرسمي
سمح للسيارفة بالتلاعب بسعره

هل تخضع سوق الصيرفة فعلا للعرض والطلب كما يقال ولا تملك اي جهات التأثير عليها ام ان الموضوع ترك على غاربه؟ □ الدولار يخضع كسلعة للعرض والطلب. فلو توافر الدولار في السوق لا يمكن ان يرتفع سعره. هذا من حيث المبدأ الاقتصادي. لكن عندما تفلت زمام الامور كما هو حاصل اليوم، فان ذلك يترك مجالا للصرافين للتحكم بسعر صرف الدولار وبالكتلة النقدية الموجودة، خصوصا وانهم يملكونها وحدهم. طبعاً مصرف لبنان يملك القدرة على المراقبة واقفال محال الصيرفة بموجب قانون النقد والتسليف. لكنه لا يقدم على ذلك بحجة انه لا يمكن اقفال هذا القطاع العام الذي يملك الكتلة النقدية. بالتالي، فان غياب الدولار الرسمي سمح للسيارفة بالتلاعب بسعر الدولار كما يريدون.



الخبير الاقتصادي الدكتور ناجي صفير.

■ ما يقوم به الصرافون اليوم يعتبر كأنهم وقعوا الضرر بسمعة لبنان المالية. ألا تطاولهم العقوبات بموجب القانون رقم 347؟

□ غير صحيح. الصيرافة ليسوا هم من سبب غياب الدولار من السوق، علما ان كل سلعة تفقد من السوق سيرتفع سعرها في المطلق. لكن بسبب سوء الادارة النقدية غاب الدولار من السوق، ما سمح للدولار بأن يخضع للعرض والطلب، وبالتالي سمح للصرافين بتحقيق ارباح مهمة من جراء رفعهم سعر الدولار 200 ليرة او اكثر. ولكن هل هم من عرضوا البلد لهذه المخاطر؟ بالطبع لا.

■ رفع السعر لدى الصرافين لم يقتصر على 100 او 200 ليرة، بل وصل الى حدود 800 ليرة، متخطيا باشواط ما حدده المركزي لسعر الدولار داخل المصارف اي 1515 ليرة للدولار الواحد؟

□ السعر الذي حدده المركزي للدولار هو سعر غير واقعي، خصوصا وان التسعير كان لسلعة غير موجودة في السوق. فاذا اوقف مصرف لبنان السعر الرسمي سيصل سعر الدولار الى 2200 او 2500 ليرة. لكن الصيرافة لديهم هامش التلاعب بالسعر عبر تحديده وفق مصالحهم. هنا تصبح المضاربة غير شرعية على الدولار.

■ من اين يحصل الصيرافة على سلعة الدولار؟

□ يحصلون عليها من ثلاثة مصادر. اولاً قانون النقد والتسليف يسمح للسيارفة باستيراد الدولار من الخارج. لكن ليس لدى الجميع القدرة على استيراد هذه السلعة، ومن يستوردها يوزعها على الصرافين، وهذا مصدر شرعي للدولار. ثمة مصدر شرعي آخر يتمثل في ما يملكه اللبنانيون من كتلة نقدية بالدولار تسمح لهم بدخول السوق تحقيقا للارباح. بالإضافة الى المصادر غير الشرعية التي تحصل عليها سوق الصيرفة، عبر الصفقات التي تتم بين موظفين في المصارف ◀

الحكومة الجديدة
والخروج من عنق الزجاجة

سيكون مفاجئا اذا استطاعت الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور حسان دياب وضع اصلاحات اقتصادية متفق عليها. كسب الوقت هو الهدف الوحيد الذي يجب ان تركز عليه، مع تكثيف عملها للخروج بحلول تساعد الوضع الاقتصادي والمالي على التماسك. امام حكومة دياب التي تعتبر في رأيه انها خارج الاطار السياسي المعهود، هدف تقويض النهج المتجذر في استغلال الموارد العامة، من دون ان تتواجه بحقوق النقض (الفيتو) المتبادلة من النخبة السياسية حيال الصفقات المربحة.

من غير المرجح اجراء اصلاحات عميقة قادرة على مواجهة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة. فالنخب السياسية والاقتصادية في البلاد لم تتغير، ولم تتبدل تاليا مصالحها. من شأن تطبيق اصلاحات جذرية ان يلحق الضرر بالايادات التي تجنيها هذه النخب من جملة مصادر. لهذا السبب كانت محاولات الاصلاح خجولة في الماضي. فالاصلاحات المالية للاعوام 2017 و2018 و2019، مثلا لم تخط ولو خطوة صغيرة نحو تلبية حاجات البلاد، فكانت انتفاضة 17 تشرين الاول الشعبية. الحقيقة ان ليس هناك سوى امل ضئيل في ان تكون الاصلاحات المستقبلية مع الحكومة الجديدة، اذا تم تنفيذها اساسا، اكثر نجاحا في تحقيق ذلك.

بما ان الازمة في مرحلة متقدمة، وليس كما يتصور البعض ان الانهيار قد حصل، لذا على الحكومة الجديدة ان تتخذ اجراءات عاجلة بناء على سياسات تحمل ابعادا اقتصادية ومالية وتنموية.

يقف لبنان اليوم امام مفترق صبري. لذلك توجب هذه المرحلة اعلان خطة طوارئ اقتصادية يمكن للبنان من خلالها ان يتخطى هذه الازمة. لكن لا بد من تضافر جهود جميع الافرقاء بدلا من ممارسة السياسات السابقة في استجداء الخارج.

لذلك، سيبقى المشهد السياسي الداخلي كما هو عليه الان في انتظار الترتيبات الجديدة والتشكلات الناجمة عن مخاض المنطقة. في الوضع الاقتصادي، سيبقى لبنان معرضا لخطر الانهيار ما لم يحصل تغيير جذري في بنية الاقتصاد الريعي وانتقاله نحو الاقتصاد الانتاجي.

لا تقتضي المرحلة استمرار العناد السياسي والمكابرة حيال صوت الثورة الغاضبة، لأن ما بعد 17 تشرين الاول اثبت حتى اليوم انه لن يكون كما قبله. تجارب الدول المتعثرة كثيرة، وبرامج الانقاذ متوافرة، ما يتيح للبنان ايجاد سبل النهوض الذي لم ينعدم بعد. على الضفة المقابلة، كيف يعتقد مطلقو الاشاعات والمحرضون على السياسات النقدية وعلى شخص حاكم مصرف لبنان والمصارف، ان في وسعهم سوق حملات لن تساهم في الحقيقة الا في تدمير كيان الدولة لا بنائه؟ وما اتساع حلقات الغضب حيال القطاع المصرفي وتحطيم اجهزة الصرافات الالية ومهاجمة فروع المصارف، سوى دليل مؤكد على حدة الانزلاق التي ستضر المواطن والمودع، وتدفع الثورة الى التهام اموال ابنائها. والى المصارف سؤال: هل تسعى الى العودة الى "كوتنارات" من اجل تحويل الاموال وليس ابداعها؟

من اجل تلمس هذه الحلول، على كل وزير الانكباب على دراسة ملفاته مع اصحاب الاختصاص حتى تأتي النتائج ملائمة للواقع من دون التلهي باطلاق المواقف والتصاريح الاعلامية، لأن المرحلة المقبلة خطيرة ولا تحتمل التلهي بالقشور. علما ان الخروج من عنق الزجاجة يحتاج الى الكثير من المعرفة والحركة الصحيحة، وتستحق الاهداف التي شكلت الحكومة من اجلها عدم المخاطرة بفقدان الثقة بها.

اقتصاد



ممثل اتحاد خبراء الغرف الأوروبية في بيروت الدكتور نبيل بوغنتوس.

يعرض ليس فقط مكانة الدولة المالية للخطر، بل كل الحياة الاقتصادية اللبنانية. فالنتيجة الاساسية للازمات السياسية التي تعصف بالبلد، هو الانهيار في سعر العملة الوطنية، وفقدان صدقية المؤسسات على كل الصعد، رسمية كانت او خاصة. هنا، من المؤسف القول ان الصرافين استغلوا هذا الوضع، خصوصا من يعمل منهم بشكل غير شرعي، فعمدوا الى التلاعب باسعار القطع، ورفعوا من قيمة الدولار في مقابل الليرة اللبنانية لمعرفةهم بحاجة السوق الى العملة الخضراء، وقد جاء تدخلهم في السوق بشكل وحشي، من دون ان تقوم اي مؤسسة رسمية بمنعهم او ردعهم، او اقفال محال الصيرفة غير الشرعية. اقله كان يمكن للمصرف المركزي ان يتدخل وبقوة حتى لدى الصيرافة القانونيين، وفقا للمادة 19 من قانون تنظيم مهنة الصيرفة. ابرز دليل على غياب اي رقابة رسمية جديدة على سوق الصيرفة، هو ان العدد الاجمالي للعاملين في القطاع هو تقريبا 605 صيرافة، في حين لا يتعدى عدد النقابيين منهم 305، فيما يعمل الباقون خارج اطار تنظيم المهنة من دون اية ضوابط.

ع. ش

الاسواق بشكل جذري، بل تكمن المشكلة في فقدان السيولة، والتي لا تتوافر الا عند الصرافين بشكل ملفت ومربك. ونتيجة لعدم قيام المصارف بصرف قيمة الشيكات نقدا لحاملها، سواء كانت الشيكات بالعملة اللبنانية او بالدولار الاميركي، واجبارهم على ايداعها في حساباتهم، مدعية عدم توافر السيولة، يعتمد كثيرون من حاملي هذه الشيكات الى بيعها للصرافين، خصوصا وان القانون يجيز للصرافين شراء او بيع الشيكات المصرفية او الشخصية. لكن ما هو ممنوع في هذا الاطار، ويشكل مخالفة قانونية، هو القبول باستخدام الشيكات المؤخرة او المؤجلة مهما كانت فترة استحقاقاتها قريبة او بعيدة. بحسب القوانين اللبنانية المعمول بها، يتوجب اعتبار الساحب والمسحوب عليه مخالفين ويتوجب معاقبتهم، لأن الاثنين كانا يدركان سابقا انه لا تتوافر المؤونة الكافية لقيمة الشيك في تاريخ تصديره. اما اذا اخذنا الموضوع من وجهة نظر ثانية، كأن يكون هناك شك باجراء عمليات تبييض اموال من خلال الصرافين، او عبر محالهم، نجد ان قانون تنظيم مهنة الصيرفة الزم هؤلاء المساهمة في مكافحة عملية تبييض الاموال، اللهم اذا لم يكن هو من بين القائمين بها، خصوصا اذا كان صرافا غير شرعي ويعمل من دون ترخيص.

■ في هذه الحالة، من اين يأتي الصرافون في لبنان بالدولار النقدي؟

□ المصادر التي يؤمن الصرافون الدولار النقدي منها كثيرة، اهمها الكميات الكبيرة الموجودة في خزاناتهم، تليها الكميات التي كان سحبها اللبنانيون من المصارف في بداية الازمة واودعوها خزانات منازلهم، وهي تقدر بمبالغ ضخمة تتراوح بين 4 و6 مليارات دولار. كذلك هناك بعض الاموال التي يحملها معهم بعض المسافرين العائدين الى الوطن، الى ما يحكى عن صفقات تتم من تحت الطاولة بين بعض المصارف وبعض الصيرافة لتقاسم الارباح. كان الاتفاق قد تم مع بداية الازمة الحالية بين المركزي والمصارف اللبنانية ان يمدوا اسبوعيا بمبلغ 250 مليون دولار لتغطية الطلب على سحب الودائع. لكن

امام انهيار قيمة العملة اللبنانية، لانه لا يمكن لأي سوق في العالم ان تتحمل سعرين للعملة المحلية، الرسمية والسوداء، وبفارق يصل الى نحو 60%. لذلك سيشكل هذا الامر ضغطا اكبر على الليرة اللبنانية. زد على ذلك مبلغ 13 تريليون ليرة التي استوردها مصرف لبنان من العملات الجديدة من الخارج، فاذا ضخها في السوق ستولد حتما عملية تضخم كبيرة. من يحمل الليرة اليوم سيحاول تحويلها الى الدولار، ما سيشكل ايضا ضغطا على الليرة، الامر الذي سيؤدي الى حالة تدهور اكبر. ربما يصل سعر الدولار الى 3000 ليرة في السوق الموازية.

■ هذا يعني اننا امام ازمة صعبة؟
□ نحن في خضم ازمة مالية ونقدية صعبة جدا وامام ازمة اقتصادية مخيفة، خصوصا وان نسبة البطالة وصلت الى نحو 60% بسرعة قياسية، ورواتب القطاع الخاص تتعرض للاقتطاع، والاقتصاد يتراجع، وكلما تراجع اكثر سيشكل عبئا متزايدا على الدولار.

المناسب لرفع السعر او خفضه، كمثال اوقات ذروة الطلب اواخر كل شهر عند وجود استحقاقات متفرقة يتوجب على المواطنين اللبنانيين تسديدها بالدولار، او عند ازدياد التأزم في الوضع السياسي حيث يتهاافت اللبنانيون الى تحويل ما معهم من اموال الى الدولار الاميركي.

■ هناك من يتحدث عن ان السوق باتت مشبوهة اليوم من خلال تجارة الشيكات المصرفية التي يراها البعض نوعا من تبييض الاموال؟

□ مقولة ان حركة السوق باتت مشبوهة اليوم فيها الكثير من التجني. لم يتغير شيء في عمل

السوق اللبنانية عرضة لعمليات تبييض الاموال

هل يعني ذلك ان السوق باتت مشبوهة من خلال عملية تبييض اموال؟
□ اكيد. السوق اللبنانية عرضة لتبييض الاموال من خلال التجار الكبار الذين يشترون شيكات مصرفية بنسبة 30 او 35% اقل من قيمتها الحقيقية. في الماضي كان من يريد تبييض الاموال يدفع اكثر من نصفها لتتم العملية. اما اليوم فهو يحقق ربحا يصل الى 30 و35%. هذا ما يعرض الاقتصاد اللبناني الى ازمة كبيرة جدا مع المصارف الدولية.

■ هل تعتقد ان مصرف لبنان رفع يده عن تحديد سعر الليرة واصبح انهيارها امرا محتوما؟
□ لم يرفع يده. السعر الرسمي لصرف الليرة حدده منذ العام 1994 بـ1515 ليرة تجاه الدولار. بطبيعة الحال نحن اليوم

والصرافين على ان يتقاسموا الارباح بعد ذلك. هناك تجار يحملون كتلة نقدية مهمة بالدولار لم يكن في استطاعتهم تصريفها، واليوم جاء دورها.

■ لماذا لم يمارس مصرف لبنان صلاحياته في ظل هذه الازمة لحماية الليرة؟
□ مصرف لبنان يمتلك صلاحية مطلقة في الرقابة على المصارف، ولديه القدرة على مراقبة حساباتها ويمكنه تاليا معرفة اين ذهبت الاموال. لكنه لا يمارس صلاحياته اليوم تجاه

بوغنتوس: مقولة ان السوق مشبوهة فيها الكثير من التجني

هل تخضع سوق الصيرفة لقانون العرض والطلب؟
□ لا يمكن القول ان هذا القطاع هو المؤثر فعليا على عرض وطلب العملات الاجنبية كمثال ما يحصل حاليا في لبنان. فما يحصل عندنا هو تفلت سوق الصيرافة من اي ضوابط، في ظل حيازتها وحدها على كميات كبيرة من العملة الخضراء، الامر الذي جعل من الصرافين من دون سواهم قادرين على تحديد سعر السوق.

■ كيف يمكن لمجموعة محدودة من الصرافين تحديد سعر معين للدولار يتم التداول به في

السوق الموازية ويتحرك بهامش لا يقل عن 25% خلال النهار؟
□ الموضوع ليس في ان الصرافين او مجموعة منهم يتحكمون بسعر الدولار، بل في ان الدولار لا يتوافر وبالكميات المطلوبة الا لديهم، في ظل شح لوجوده في المصارف او لامكان شرائه منها، كما عمليات التقييد الممارسة على السحوبات بالعملة الخضراء، ما يطرح الكثير من علامات الاستفهام التي لا تجد لها اجوبة منطقية. من الطبيعي والوضع على ما هو عليه، ان يتحكم بعض الصيرافة الذين يختزنون كميات كبيرة من الدولار بسعر الصرف. وهم باتوا يتقنون فن المراوغة في هذا الاطار ويعرفون التوقيت